سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة وفروعها ومكاتبها وتقييمها

رقم الإصدار : ١ /٠	
تاريخ الإصدار :	
عدد الصفحات : ١٨	

إعداد	مراجعة وتدقيق	اعتماد
الاسم: عبدالكريم اليوسف	الاسم: عمر عبدالعزيز العليان	الاسم: د.سليمان عبدالله أباالخيل
المنصب: إدارة الموارد البشرية	المنصب: المدير التنفيذي	المنصب:
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع:

مقدمة:

إن سياسة الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسيا من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية للجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية التي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق:

تحدد هذه السياسة والمسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان:

أولا: الرقابة بالتقارير الإدارية:

أ- أن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتمادا كليا في تقييم الأداء للجمعية وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنها الجهة المسؤولة في التخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها ما يلي:

- **التقارير الدورية:** وتكون هذه من العاملين لمدرائهم بصفة يومية أو أسبوعية أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة.
- **تقارير سير الأعمال الإدارية:** وتكون هذه التقارير من الإدارة إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والانجازات المتعددة.

- **تقارير الفحص**: وتكون لتحليل ظروف مشروع سابق ولاحق لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات .
- **تقارير قياس كافة العاملين**: وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرون لمرؤوسيهم وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات ومدى تعاملهم مع فريق العمل وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.
- **المذكرات والرسائل المتبادلة**: وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

ب- التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير وفق نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ:

- **مبدأ التكاملية**: تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية بالجمعية.

- **مبدأ الوضوح والبساطة:** سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.
- **مبدأ سرعة كشف الانحرافات والبلاغات عن الأخطاء:** إن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.
- **مبدأ الدقة:** إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

المسؤوليات:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية للاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملها وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها والالتزام بما ورد فيها من أحكام هند أداء واجباته ومسؤولياته الوظيفية وعلى الإدارة التنفيذية تزويد الإدارات والأقسام بنسخة منها.